التقرير

تكلفة الإرهاب

د. جمال عبد الجواد

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

عقد المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي الندوة الأولى للمشروع البحثي «تكلفة الإرهاب» يوم الإثنين الموافق ١١ أبريل ٢٠٢٢ بحضور معالي الوزيرة/ نيفين القباج، وزير التضامن الاجتماعي، ونخبة من الباحثين وأهل الفكر والثقافة والشخصيات العامة لمناقشة التكلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تكبدتها الدولة المصرية جراء موجات التطرف والإرهاب منذ تسعينيات القرن الماضي، فضلًا عن استعراض سبل واستراتيجيات المواجهة الشاملة للظاهرة.

بدأت فكرة هذا البحث بتكليف رئاسي من السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، لإجراء بحث حول تقدير التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب في مصر والدول الاسلامية. وإعلان نتائج هذا البحث للمواطنين من خلال وسائل الاعلام المختلفة، ليتعرفوا على الحقائق وحجم الخسائر التي تكبدتها الدولة والمواطنين من جراء موجات الإرهاب المختلفة التي شهدتها مصر.

وبالرغم من المعالجات الفكرية والبحثية الواسعة دوليا ووطنياً لرصد ظاهرة الإرهاب وأسبابه محلياً واقليمياً ودولياً، إلا ان هناك ندرة في الأبحاث العلمية الموثقة التي تناولت حساب تكلفة الإرهاب التي تكبدها المجتمع وتحملتها الدولة. ويعتبر بحثنا هذا، هو الأول في مصر لحساب تكلفة الإرهاب على

المستويات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والثقافية في مصر على مدى ثلاثة عقود متتالية، منذ تسعينات القرن الماضي وحتى الآن.

تكمن الخطورة الحقيقة لجرائم الإرهاب في المنظومة الفكرية المتشددة والظلامية التي تبرره وتجعله عملا بطولياً في نظر الشخص الإرهابي والمحيط الذي يشجعه، وهو ما يمكن تسميته «بالحاضنة الفكرية للإرهاب». هذه المنظومة الفكرية المتشددة والتكفيرية والتمييزية المتغلغلة في بعض قطاعات الثقافة المجتمعية لا تختفي بتوقف الإرهاب المادي. ويظل خطر الإرهاب المادي قائما –حتى ولو اختفى لبعض الوقت – طالما الأساس الفكري لم يزل متوفراً.

وإذا كان الإرهاب المادي قد أزهق الأرواح الغالية من شهداء القوات المسلحة والشرطة والمدنيين، وكبد الاقتصاد المصري خسائر مادية فادحة وفرصا ضائعة، فان الإرهاب الفكري والمعنوي قد كلف المجتمع المصري الكثير من أمنه وسلامه وتماسكه الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، شكل تحدياً كبير لتقاليد وقيم المواطنة والحداثة للدولة الوطنية، ومعوقاً لمشروعات الإصلاح المؤسسي، والسياسي والتقدم الاجتماعي والتنموي.

نقطة البداية في هذا المشروع البحثي هو فهم طبيعة الإرهاب ذاته في مصر، ذلك أنه يبدأ بالأساس كإرهاب "ناعم" يسعى إلى ترهيب الدولة والمجتمع عبر منظومة فكرية تعمل على التبرير الأيديولوجي والتمويل المادي والتمدد داخل المؤسسات والتعبئة للقواعد الاجتماعية، ثم يصبح في مرحلة لاحقة "صلبًا"، حيث يستهدف التخريب المادي من خلال العنف الإرهابي.

ومن هنا، فان مشروع بحث «التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب» لا يتناول فقط التكلفة المادية للإرهاب، بل يتضمن دراسة تكلفة الإرهاب في أربعة محاور رئيسية هي: الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، وتجري في كل محور دراسة تكلفة الإرهاب وأسبابه وسبل المواجهة والتصدي.

ويهدف المشروع إلى تعميق المعرفة في مجال تكلفة الإرهاب، ورفع وعي

المواطنين بفداحة تكلفة الإرهاب الفكري والمادي، وتطوير استراتيجيات الحكومة والمجتمع المدني والإعلام في التصدي ومواجهة المنظومة الفكرية المشجعة للإرهاب من جهة، وبناء قيم وثقافة المواطنة وقبول التنوع والاختلاف من جهة أخرى.

وعلى الرغم من اتخاذ الظاهرة الإرهابية في مصر أنماط وتوزيعات جغرافية متباينة في ضوء اختلاف دوافع نشوئها، فإن نتائجها كانت واحدة في جميع مراحل تطورها. إذ كبدت الدولة خسائر متراكمة أثرت سلبًا على فرص التنمية، بعض تلك الخسائر كان مباشرًا مثل الأرواح البشرية، وتضرر المنشآت والبنى التحتية، وخروج رؤوس الأموال، والاستثمار في مجالات الأمن، ونفقات إصلاح ما تم تدميره. فيما كان البعض الآخر من الخسائر غير مباشر حيث تمثل في نفقات الدولة على الضحايا وعائلاتهم، وإعاقة فرص التنمية والاستثمار، ما أدى إلى عرقلة مسار التنمية، وتحويل موارد الدولة إلى مكافحة الإرهاب وعلاج التداعيات المترتبة عليه.

ولم تكن الحياة الاجتماعية والثقافية بمعزل عن الأضرار والخسائر التي خلفتها الظاهرة الإرهابية، بل كانت أكثر خطرًا وتأثيرًا؛ إذ سعت التنظيمات الإرهابية إلى اتباع استراتيجية منظمة تهدد تماسك المجتمع المصري عبر آلياتها المتطرفة في الاختراق والتكفير والتجهيل، من أجل تكريس رؤى وقيم متطرفة تقصي الآخر، وتضع قيودًا على حرية الفكر والإبداع، والأهم أن أولئك الإرهابيين استهدفوا على نحو خاص المرأة المصرية، وعبر تقييد سلوكها، في ضوء رؤيتهم المتطرفة لها كشخص منقوص الأهلية، وليست شريكًا أساسيًا في معركتي البقاء والبناء.

الإرهاب ظاهرة موجودة في كل العالم، لا يكاد يكون هناك بلد نجت منه، لكن البلاد الإسلامية هي الأكثر تأثرًا بهذه الظاهرة، حيث إن العدد الأكبر من الضحايا يقع في البلاد الإسلامية، والتكلفة الاقتصادية الأكبر تقع في البلاد

الإسلامية، فهذه المجتمعات تدفع ثمن باهظ أكثر من المجتمعات الأخرى. وبالتالي، من االمنطقي أن تكون هذه الظاهرة على أولياتنا البحثية، وأن نكون مصدر رئيسي لإنتاج المعرفة المتعلقة بدراسة الإرهاب أكثر من غيرنا من الأمم الذين يتأثرون بها لكن بدرجة أقل. لكن للأسف هذا ليس حادثًا، فمنطقتنا ليست المصدر الرئيسي لإنتاج المعرفة العلمية الرصينة المؤسسة على مدارس وعلم الاجتماع، وهذا المشروع يمنحنا فرصة لاستعادة المبادرة وتقديم إسهام وخلق تراكم، نظرًا لوجود تقصير في هذا الملف.

نقص الجهد البحثي لدراسة الإرهاب في المجتمعات حرمنا من تقديم سرديتنا عن هذه الظاهرة رغم مركزيتها في تطورنا الفكري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مما سمح لآخرين من مجتمعات أخرى، وبالتحديد المجتمعات الغربية التي تمتلك مؤسسات بحثية وعلمية ولديها تقاليد وسطوة في عالم إنتاج المعرفة، سمح لهؤلاء بتقديم سرديتهم وفرضها علينا.

التكلفة الاقتصادية للإرهاب

على المحور الاقتصادي، اعتمد الفريق البحثي على منهجية مؤشر الإرهاب العالمي الأمريكي، والذي حاول قياس التكلفة الاقتصادية للإرهاب على اقتصادات العالم آخذًا في اعتباره الناتج المحلي الإجمالي فقط، ولكن بالإضافة إلى ذلك، اعتمد الفريق على دراسة الأثر على قطاعات المجتمع ككل مثل قطاع السياحة وميزان المدفوعات، والانفاق العام والموازنة العامة للدولة، والأثر على الاستثمارات الخاصة والاجنبية، وأخيرًا النمو الاقتصادي بشكل عام. فيما يتعلق بالخسائر المالية لقطاع السياحة، توصل البحث إلى ارتباط الإيرادات السياحية بالعمليات الإرهابية بشكل مباشر خلال الفترات محل الدراسة، حيث انخفضت العوائد السياحية مباشرة عقب القيام عن أي عملية إرهابية.

وبلغت الخسائر المباشرة في قطاع السياحة جراء العمليات الإرهابية حوالي ٦٤ مليار دولار، والتي تم قياسها عن طريق المقارنة بين الإيرادات المتوقعة

والإيرادات التي سجلها القطاع بالفعل. ومع إضافة، التكاليف المباشرة للحفاظ على القطاع عن طريق عملية الإحلال والتجديد، سنجد إنها بلغت نحو ٣ مليارات دولار، علاوة على أجور العمالة المباشرة وغير المباشرة.

مع دراسة الارتباط بين السياحة والإيرادات الأخرى كقطاع الآثار ومحلات بيع القطع الآثرية، سنجد أن الخسارة بلغت نحو ٤٠٪.

أما عن الخزانة العامة للدولة، تأثرت الدولة بفقدان جزء كبير من الحصيلة الضريبية من القطاع السياحي تبلغ نحو ٤٥ مليار دولار، لتكون الخسائر النهائية في قطاع السياحة حوالي ٢٠٧,٥ مليار دولار.

بالانتقال إلى ميزان المدفوعات، توصل الفريق إلى تأثير مباشر ناتج عن التأثير على الإيرادات السياحية، مما أثقل كاهل الاحتياطي النقدي المصري، فيما تمحور الأثر غير المباشر حول تراجع الاستثمارات الموجهة للاقتصاد المصري مما يؤثر أيضًا على النقد الأجنبي.

وأخيرًا، ينبغي الإشارة إلى تأثير العمليات الإرهابية على معدلات البطالة في قطاع السياحة.

أما عن المحور الثاني، وهو الإنفاق العام، اتضح أن العمليات الإرهابية أثرت على معدلات الانفاق العام على قطاعات هامة كالصحة والتعليم وذلك بسبب انسحاب الاستثمارات الخاصة من تلك القطاعات، مما أجبر الحكومة على زيادة استثماراتها وإنفاقها في تلك القطاعات كبديل للاستثمار الخاص حتى تحافظ على المستويات المعيشية للمواطنين.

وفي النهاية، أدى زيادة الإنفاق إلى زيادة عجز الموازنة، ولهذا توصل البحث إلى الارتباط المباشر بين العمليات الإرهابية وعجز الموازنة، حيث يرتفع عجز الموازنة بشدة عقب وقوع أي حادث إرهابي بسبب تزايد الإنفاق على القطاعات المتضررة من العمليات الإرهابية. فعلى سبيل المثال، أثر حادث الأقصر على هيكل الموازنة العامة للدولة. حيث تحولت إلى العجز الجاري بدلًا من الفائض.

بالتحول صوب المحور الثالث وهو النمو الاقتصادي، تمثلت نتيجة البحث في تراجع معدلات النمو الاقتصادي عقب الحوادث الإرهابية بشكل مباشر بسبب تراجع الاستثمارات الاجنبية والخاصة، حيث تنسحب تلك الاستثمارات من البيئة المهددة أمنيًا وغير المستقرة.

وإجمالًا، بلغت الخسائر الإجمالية التي تكبدها الاقتصاد المصري نتيجة للعمليات الإرهابية خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٦، نحو ٣٨٦ مليار جنيه بالأسعار الثابتة في الناتج القومي الإجمالي، ونحو ١٧٦ مليار جنيه بالأسعار الثابتة في الاستثمارات.

ومن ثم يُمكن القول إن العمليات الإرهابية أثرت بشكل مباشر على معدل الاستثمارات الخاصة ومن ثم معدل النمو وضياع وهدر جزء كبير من الناتج المحلي الاجمالي بسبب التأثير على عائدات السياحة، ومعدلات الفقر والبطالة.

أذن، تعتبر العلاقة بين الحوادث الإرهابية ومعدلات الاستثمارات علاقة عكسية أي أن ارتفاع العمليات الإرهابية ستؤدي إلى تراجع معدل الاستثمارات ومعدل النمو الاقتصادي، فيما تعد العلاقة بين الحوادث الإرهابية والفقر والبطالة علاقة طردية، أي أن الفقر والبطالة يرتفعان بارتفاع العمليات الإرهابية.

وأخيرًا، فيما يتعلق بأسباب الإرهاب الاقتصادية، يُمكن توضيحها بغياب الشمول الاقتصادي، أو إقصاد الإفراد والمواطنين من نتائج العملية الاقتصادية وهو ما يساهم في بروز العوامل التي تساعد على ظهور الإرهاب وتنامي الظاهرة في المجتمع.

الإرهاب يُعطل التنمية، وهذه حقيقة لأن في هذه الحالة لا تستطيع الدولة الوطنية إكمال مشروعها، وبالتالي يحدث في قضية التنمية الكثير من العقبات التي تعطل هذا المشروع والتي تدفع الدولة إلى إعادة تخصيص ما تنفقه على البشر في خدمات تعليمية وصحية واستثمار ورفع الدخل القومي ورفع معدلات النمو، إلى مجال مكافحة الإرهاب، وبالأخص في التسليح والتدريب أو معالجة

الآثار الضارة الناتجة عن الإرهاب، وهذه نقطة أساسية تسبب البطء الشديد في حركة التنمية في مصر. وبناء عليه، تقترح الدراسة أن التنمية الاحتوائية هي الأساس لمحاربة الإرهاب والتي تستند على النمو والكفاءة وعدالة التوزيع حتى تستطيع مصر احتواء الظاهرة وتخفيف من حدة تداعياتها على الاقتصاد المحلي.

التكلفة الاجتماعية للإرهاب

تتمثل التكلفة الاجتماعية للإرهاب في الاثر السلبي على التماسك الوطني وعدم وجود ثقة بين افراد المجتمع، واهدار قيم المواطنة . هذه تكلفة اجتماعية شديدة الخطورة ولها انعكاسات على المجتمع

لا توجد علاقة مباشرة بين الإرهاب والفقر فالكثيرين من المنخرطين في العمليات الإرهابية من الطبقة الوسطى وذو تعليم عالي، ولكن التهميش الاجتماعي بيئة مواتية لظهور التطرف حيث تعتبر البيئة الطاردة التي لا يوجد بها فرص اجتماعية او اقتصادية من العوامل الجاذبة للمتطرفين، حيث تنتهز الجماعات هذه الفرص لجذب الشباب وتقدم لهم بديل مادي ومعنوي لإشباع حاجات أساسية وبالتالي تجعل هذه البيئات حاضنة للفكر الإرهابي.

وفيما يتعلق بالمعالجات؛ فإن مشروع حياة كريمة مشروع مهم للإصلاح الاجتماعي ولابد من تعزيز الفرص لهذا المشروع وتوزيع الخدمات الاساسية كالصحة والتعليم والبنية الأساسية، حيث تتمثل المشكلة الأساسية في امتلاك قرية لجميع الخدمات وأخرى لا تمتلك أي خدمات ولهذا لابد من اعادة النظر في توزيع الخدمات الاساسية على القرى.

ويجب إعادة النظر في كيفية إدارة الخدمات الاساسية، حيث الدولة تضخ استثمارات في الصحة والتعليم وغيرها ولكن هناك مشكلة في إدارة تلك الخدمات ولابد من التفكير بشكل إبداعي في إدارة الخدمات الاساسية وخلق شعور بالملكية لدى المواطن.

كما يجب الاهتمام بقطاع الزراعة في الريف المصري لأنه يحتاج إلى تحديث شامل كي يكون جاذب للعمالة، كما أن قضية المرأة لن تحل إلا إذا كان هناك مشروعات تعمل بها المرأة بشكل دائم. وأخيرًا، تعتبر الحماية الاجتماعية منظومة شاملة تضم التأمين الصحي والتأمينات الاجتماعية، وقد حدث بها تطوير شامل، ولكننا بحاجة إلى الربط بين المشروعات المختلفة وأنظمة الحماية الاجتماعية الغير قائمة على اشتراكات.

التكلفة السياسية للإرهاب

الإرهاب هو ظاهرة مركبة ذات بعدين متشابكين هما: البعد المادي والبعد الفكري.

بعد مادي يسعى إلى التخريب والتدمير.

وبعد فكري يوفر مناخا من الترهيب والتخويف.

لقد ركزت الدراسات المعنية بالإرهاب ـ لفترة ـ على الإرهاب المادي وأثره المباشر على البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول ومجتمعاتها. وقليلها انتبه لأهمية الإرهاب الفكري/المعنوي الذي يعمل طول الوقت وبصورة منظمة على خلق حالة شعورية جمعية بالترهيب والخوف والقلق وعدم الأمان يتولد عنها الإيذاء النفسي والإحجام الذي لا يقل إيلاما وضررا عما ينجم عن الإرهاب المادي. والأمر يبدأ عادة بالإرهاب الناعم، الذي يمهد الطريق للإرهاب الصلب، وكليهما يستهدف الانحراف عن الدولة الحديثة بقيمها المرجعية.

وهناك على الجانب الآخر الفعل الإرهابي، وهو عمل تقوم به فئة قليلة تسعى إلى الإيذاء والإقصاء للتيار الرئيسي للمجتمع وتنحرف به عن المرجعية القيمية التي ارتضتها الأغلبية قسرا من خلال العنف من حين لآخر. وفي نفس الوقت تخلق حالة دائمة من الترهيب والتخويف والقلق باسم المطلق الذي تختطفه من خلال التشكيك والتكفير والتجهيل. فتكون النتيجة ارتهان غالبية المواطنين وتكبيل المؤسسات وتعطيل المجال العام: السياسي والمدني.

أول المفاهيم التي ننطلق منها في دراستنا تقول بأن العنف يبدأ فكرا، والمقصود بها هو أن الإرهاب العُنفي/المادي(الصلب) لم يكن ليجد له حضورا وتجددا ما لم تكن هناك منظومة تبرره، وتموله، وتنظمه، وتدعمه. حيث تعمل هذه المنظومة مع مرور الوقت على حصار الدولة ومؤسساتها والمجتمع وكياناته وحركيته المدنية والسياسية من خلال التشكيك في شرعية الدولة الوطنية الحديثة وقيمها ومجتمعها ونضالات مواطنيه وانجازاتهم، وتستكمل عملية التشكيك الإيديولوجي والأخلاقي في الدولة الوطنية بترجمة الأفكار التشكيكية إلى إرهاب صلب يتجسد في الأفعال العُنفية/المادية (الصلبة).

المفهوم الثاني الذي تقوم عليه الدراسة السياسية للإرهاب هو مفهوم دورة حياة الإرهاب، والتي تمر بأربعة مراحل: الميلاد، والنمو، والتحولات/التحورات، والزوال. فمن خلال استعارة فكرة «دورة الحياة» من البيولوجيا يمكن توفير فهما عميقا لحركية الإرهاب؛ كذلك بناه الفكرية والتنظيمية والسياقية: المجتمعية والتاريخية.

ويكشف مفهوم دورة حياة الإرهاب أن هناك منظومة متعددة العناصر لابد من توفرها تمكن الجماعات الإرهابية أن تمارس عملياتها. وتتكون هذه المنظومة من أربعة عناصر كما يلي:

أولا: الأيديولوجية الإرهابية، (التبرير)؛

ثانيا: المال اللازم، (التمويل)؛

ثالثا: التمدد في مؤسسات الدولة وكيانات المجتمع المدني، (التنظيم)؛

رابعا: التعبئة القاعدية، (الدعم/ المدد المجتمعي)؛

وتتيح هذه المقاربة تتبع الحالة الإرهابية ببعديها الناعم والصلب؛ وكيف تتوزع الأدوار بينهما، من أجل تكوين شبكات تتولى اصطياد المجتمع والدولة وشلهما بأساليب الترهيب؛ أو الإرهاب الفكري(الناعم)، وهو الإرهاب الذي يمارس «جميع صيغ الإكراه» غير المادية حتى تحكم السيطرة على الدولة ومؤسساتها

والمجتمع ومواطنيه. ويعمل من خلال عناصر منظومته الأربعة:

الأيديولوجية، والمال، والتمدد، والتعبئة؛ على إحداث حالة من «الرعب المُشل»للدولة والمجتمع ينتج عنها:

الهيمنة على الدولة ومؤسساتها وأجهزتها.

إضفاء المقدس على المجال العام ليصير مجالا لحركة المتماثلين لا المختلفين.

إعاقة حركة المواطنة.

تعطيل/تعليق العملية الديمقراطية.

هكذا يعمل الإرهاب الناعم بفعل دينامية عناصره: الفكرية، والمالية، والحركية، والتعبوية التي تنشط بشكل عنكبوتي ينسج خيوطه حول الدولة والمجتمع بهدف إعطاب الدولة الحديثة وإيقاف حيوية المجتمع. لذا نعتبر الإرهاب الناعم، وشبكته العنكبوتية، أكثر خطورة من الإرهاب الصلب لأنه يضعف مناعة الوطن لتيسير هدم بُنى الفكر والإبداع والاقتصاد والتاريخ والعمران وبالطبع السياسة التي تأسست وقامت ونهضت تحت سقف الدولة الوطنية وإبطال العقد الاجتماعي، وبمعونة الإرهاب الصلب في توقيتات محسوبة بعناية، كل ذلك بهدف إسقاط الدولة الوطنية الحديثة.

يبين كل ذلك أنه من الضروري استكمال الجهود الأمنية الرامية لتفكيك جماعات/تنظيمات الإرهاب العُنفي بتفكيك البنية التحتية للإرهاب الناعم (الفكرية، والمالية، والحركية، والتعبوية) ذلك لأن ضررها لا يقل فداحة عن الإرهاب الصلب خاصة فيما يتعلق بالعملية السياسية عموما وبالمجال العام: السياسي والمدني، خصوصا.

التكلفة الثقافية للإرهاب

يستند الإرهاب إلى بنية من الأفكار والقيم التي تسوغ التطرف والإرهاب وتضفي عليهم صفات الشرعية والأخلاقية، حتى أنه يمكن اعتبار القيم والثقافة هي السبب المباشر للإرهاب، والهدف هنا هو الإجابة على الأسئلة الآتية:

ما هي القيم والأفكار التي تمثل قاعدة للإرهاب والتطرف؟
من أين تأتي هذه الأفكار، وما هي المؤسسات والآليات التي تتولى ترويجها؟
هناك سبعة منطلقات فكرية كبرى تمثل القاسم المشترك الأكبر فيما بين التيارات المتطرفة والإرهابية وهى: الحاكمية والتكفير، والجاهلية، والفرقة الناجية، والولاء والبراء، والإستعلاء بالإيمان، وحتمية الصدام، والتمكين. ورغم الادعاءات الدينية، تشترك التيارات المتطرفة والإرهابية في ضعف حظهم من الإلمام بالعلوم الشرعية، وهى العلوم التي تلتزم بقواعد الفهم والإفهام، وأسس الحجية والتحليل، وضوابط التثبت والتوثيق، كما تلتزم بالغاية الأساسية للدين وهى بناء الإنسان.
وبداء من حسن البنا، فإن الجماعات الإرهابية والمتطرفة تضع مسألة الإمامة والحكم وإدارة شؤون البلاد ضمن أصول الدين، وتعتبر أنه من غير المقبول – دينيا – الاختلاف حولها، وهو فهم مغلوط يخالف ما أقرته العلوم الإسلامية من أن مسألة الإمامة هى من الفروع التي اختلفت حولها المذاهب والفرق طوال التاريخ الإسلامي.
لقد قامت التيارات المتطرفة والإرهابية، إذا، بتسييس الدين، وخلال رحلة تسييس الدين من البنا إلى سيد قطب الذي حول الحاكمية إلى نظرية كاملة وصولا إلى داعش، فإن هذه الفكرة المغلوطة للبنا قد جرى توسيعها وتعميمها، بحيث تحولت إلى تقليد سياسي عام لدى تيارات التطرف والإرهاب التي أصبحت تنظر لأى مخالف ديني أو سياسي – في أى مسألة – على أنه يختلف على أصل من أصول الدين التي يحتكرون وحدهم تحديدها، وبالتالي أعطوا أنفسهم الحق في تكفيره ليصبح مستحقا لسفك الدم، فردا كان أو جماعة أو مؤسسة أو حتى مجتمعا بأكمله، وهو ما تعبر عنه عناوين بعض كتبهم مثل « الإرهاب من الإسلام ومن أنكر ذلك فقد كفر.
لقد تصادم التياران الحديث والأصولي المتطرف منذ فجر العصر الحديث في

مجتمعاتنا. وقد ساعدت هشاشة التيارات الحداثية في حياتنا الثقافية على صعود نفوذ التيارات المتطرفة والإرهابية. فقد اتسم المشروع الثقافي المدني الحديث في مصر بالتردد والضبابية والتوفيقية، وهو ما تجسد في خضوع بعض رموز الفكر المدني الحديث للضغوط من قبل تيارات التقليد والمحافظة، والتراجع عن مبادراتهم العقلانية الحديثة المبكرة خلال النصف الأول من القرن العشرين (طه حسين – محمد حسين هيكل ...إلخ)، بالإضافة لظاهرة تحول عدد من المفكرين طواعية من اليسار الإشتراكي إلى اليمين الديني (طارق البشري ومحمد عمارة ...إلخ) خاصة بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ . والأخطر من ذلك أن توفيقية المشروع المدني لم تقتصر على مستوى الثقافة والمثقفين، بل انتقلت إلى العديد من النظم السياسية في مصر بحثا عن شرعية سياسية جماهيرية تتناقض مع جوهر مفهوم «الدولة الوطنية المدنية الحديثة».

لقد أدى كل ذلك إلى إضعاف القاعدة الثقافية للدولة الوطنية الحديثة، وإلى خلق فراغ ثقافي استفادت منه التيارات المتطرفة، الأمر الذي يستوجب العمل بجد من أجل معالجة الثغرات.

خاتمة

على هذه المحاور الأربعة يقوم بحث تكلفة الإرهاب، بالإضافة إلى ذلك فإن البحث يتضمن أبعادا إضافية أهمها دراسة الظاهرة الإرهابية في عدد من البلاد الإسلامية، ودراسة للمناهج والأساليب المختلفة لدراسة الإرهاب وتكلفته، وتتبع تطور الظاهرة الإرهابية تحليليا في مصر.

الإرهاب هو تهديد للأمن القومي المصري، وليس من الممكن فهم التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في مصر دون الإشارة إلى الدور المركزي لهذا العامل. ظاهرة بهذه الأهمية لا يمكن لبحث واحد أو عدد قليل من البحوث إيفائها ما تستحقه من الاهتمام، ونأمل أن تتواصل الجهود لخلق مدرسة بحثية مصرية تتمتع بالرصانة والمصداقية في هذا المجال.